Human Deprivation in Fayoum Governorate: A Study in Population Geography and Development

Ahmad Fouad Almoughazi

Abstract: The relationship between the population and development is an interactive relationship in which the population dynamics have an effect on the development prospects and opportunities of improving the quality of life; there has been a tendency to study the direct effect of demographic change in relation to enhancing human welfare or its negative impact through studying and evaluating human deprivation in Fayoum Governorate.

The study adopted the descriptive analytical approach, the regional approach as well as the cartography methods by using the Geographic Information System (GIS), and statistical methods, such as the Statistical Package for the Social Sciences software program (SPSS).

The study concluded that most of the districts of the Fayoum Governorate have been subjected to human deprivation at high rates in addition to the human suffering in all the districts of the governorate although in varying degrees.

Keywords: Human Deprivation- Population and Development- Human Poverty Index- Social Exclusion.

الحرمان البشري بمحافظة الفيوم
دراسة في جغرافية السكان والتنمية

أحمد فؤاد المغازي*

ملخص: تعد العلاقة بين السكان والتنمية علاقة تفاعلية تؤثر فيها الديناميات السكانية على إمكانات التنمية وفرص تحسين نوعية الحياة، ومن ثم كانت الرغبة في دراسة التأثير المباشر الذي يقوم به التغير السكاني من حيث الارتقاء بالرفاهية البشرية أو التأثير السلبي عليها، وذلك من خلال دراسة الحرمان البشري وتقييمه بمحافظة الفيوم. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج الإقليمي، والأسلوب الكارتوجرافي، وذلك عن طريق استخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (G.I.S.)، وبرنامج Microsoft Excel، وبرنامج: SPSS، إضافة إلى الاستعانة بعدد من المصادر الإحصائية.

وخلصت الدراسة إلى أن معظم مراكز المحافظة تعرضت للحرمان البشري بنسب مرتفعة، كذلك معاناة السكان في جميع مراكز المحافظة، على الرغم من اختلاف حدة هذه المعاناة من مركز إلى آخر.

المصطلحات الأساسية: الحرمان البشري، السكان والتنمية، دليل الفقر البشري، الاستبعاد الاجتماعي.

(*) قسم الدراسات الجغرافية، معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية لدول حوض النيل، جامعة الفيوم، مصر. Email: afi11@fayoum.edu.eg

أولاً – المقدمة:

تعد العلاقة بين السكان والتنمية علاقة تفاعلية تؤثر فيها الديناميات السكانية على إمكانات التنمية وفرص تحسين نوعية الحياة؛ فالتباين في المسيرة التنموية من مكان إلى آخر هو محصلة لكونها لا تنطلق من معطيات سكانية واحدة.

ويتحدد مفهوم جغرافية التنمية باعتبارها تلك الدراسة الجغرافية التي تتناول التنمية من حيث أبعادها: الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، وهو ما يميزها عن غيرها من العلوم الأخرى، إذا ما تناولت مثل هذا الموضوع (عبد العال، 2008: 24)، في دراسة للعلاقات القائمة بين الظاهرات، وتطورها الزمني وتوزيعها المكاني؛ وذلك لفهم المشكلات وتحليلها وتفسيرها، والتخطيط لإزالتها أو تعديلها؛ لتحسين الظروف المعيشية للسكان، الذين هم محور هذه التنمية وهدفها، وهم أيضاً أدوات تحقيقها.

وتسعى التنمية البشرية إلى توسيع الخيارات أمام البشر للعيش اللائق بجميع صوره وأشكاله، في حين يقوض الحرمان البشري هذا المسعى، لذلك فإنه يعتبر إحدى طرق تقييم التنمية، مع التنمية البشرية؛ حيث يعتبر منظور الحرمان طريقة للحكم على التنمية من منظور الطريقة التي يحيا بها الفقراء والمحرومون في كل مجتمع محلي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2003: 11).

ويعرف الحرمان البشري أو فقر الحاجات الإنسانية على أنه أحد أنواع الفقر الأربعة التي تضم إلى جانبه الفقر النقدي، وغير النقدي، وفقر القدرات (القطاط، وآخرون، 2010: 5)، وهو الحالة التي يكون فيها الناس غير قادرين على الوفاء بالضروريات اللازمة للحياة بسبب الفقر؛ فالحرمان يشير إلى الناس الذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية، ويشير الفقر إلى نقص الموارد المطلوبة للوفاء بهذه الاحتياجات (Sivakumar, & Sarvalingam, 2010: 13). فمؤشرات الحرمان تعكس مختلف مستويات المعيشة، بما فيها الشخصية والمادية والظروف النفسية، والمرافق المحلية والبيئية، والأنشطة الاجتماعية؛ أي أن الحرمان البشري منه ما هو مادي وما هو غير مادي، فالحرمان المادي هو الذي يغطي أهم جوانب مستويات المعيشة من غذاء وملبس ومأوى وتعليم وصحة، وبيئة وأنشطة عائلية وعلاقات اجتماعية (Boarini &Ercole, 2006: 13)، أما الحرمان غير المادي أو ما يسمى الحرمان الروحي فيتمثل في عدم القدرة على العيش بحرية، أو عدم التمتع

بالاحترام وعدم القدرة على الاختيار والمشاركة وانعدام الإحساس بالأمان والظلم بكل أشكاله.

وتعد مؤشرات قياس الحرمان البشري، التي تضم توقع الوفاة قبل سن الستين، ومعدل الأمية، والسكان تحت خط الفقر، ومعدل البطالة، وفجوة مستوى المعيشة، والسكان دون مياه آمنة، والسكان من دون صرف صحي، وناقصو الوزن دون الخامسة، والأطفال خارج التعليم الابتدائي، أحد أهم الأدلة والشواهد على المستوى الذي يتمتع به المجتمع من استقرار وتنمية، وأي خلل أو نقص في هذه الأساسيات يعد مؤشراً سلبياً لإدارة موارد الثروة وللأداء الاقتصادي لأي مجتمع، وهو يدور حول ثلاثة محاور، هي: الفقر والبطالة وعدم المساواة.

ولم تسلم محافظة الفيوم من وجود بعض المشكلات التي تختلف في حدتها من منطقة إلى أخرى، ومنها الحرمان البشري، الذي لم تتعرض أي دراسة سابقة لدراسته في المحافظة، وقد سجلت نسبة دليل الحرمان البشري فيها ما قيمته 32,8% وهذه كانت محصلة للزيادة الواضحة في أحد المكونات التعليمية للسكان وهو معدل الأمية (48,1%) التي تعد بمثابة معول هدم وتحد للتنمية بالفيوم، كذلك نسب توقع الوفاة قبل سن 60 سنة (18,4%)، كأحد المكونات الصحية للسكان، والسكان تحت خط الفقر(36%)، ومعدل البطالة (6,6%)، ضمن مكونات المستوى المعيشي والاستبعاد الاجتماعي للسكان. ومن ثم كانت الرغبة في دراسة وتقييم الحرمان البشري بمحافظة الفيوم – الذي يقوض الخيارات أمام البشر للعيش اللائق بجميع صوره وأشكاله – في محاولة لإلقاء الضوء على هذه الفئة المحرومة والمهمشة من السكان، وتحديد الأماكن الأولى بالرعاية؛ مما يساعد على وضع إستراتيجية للتخطيط السكاني وتحديد أولويات التنمية بمنطقة الدراسة.

ثانياً – منهجية الدراسة:

أهداف الدراسة:

1 – تعرف بعض الملامح الديموغرافية لمحافظة الفيوم.

2 – تحديد حجم الحرمان البشري في مراكز محافظة الفيوم.

3 – دراسة مكونات دليل الحرمان البشري بمراكز محافظة الفيوم.

4 – توزيع معدلات الحرمان البشري بنواحي محافظة الفيوم.

5 – تحديد العوامل المؤثرة على اتجاهات الحرمان البشري بنواحي محافظة الفيوم.

6 – أهم الآثار الناتجة عن الحرمان البشري بمحافظة الفيوم.

7 – إعداد خريطة لنواحي المحافظة بحسب ترتيب درجة الحرمان.

8 – تحديد أولويات التدخل المناسبة لكل مركز بمحافظة الفيوم.

9 – اقتراح خطة لمكافحة الحرمان البشري، والوفاء بالمتطلبات الأساسية لهذه الفئة.

أهمية الدراسة:

– يعد الحرمان البشري أحد أهم العوامل المؤثرة سلبياً على التنمية، سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية.

– تساعد دراسة الحرمان البشري على تحديد الأماكن الأولى بالرعاية؛ مما يساعد على وضع إستراتيجية للتخطيط السكاني وتحديد أولويات التنمية.

– محاولة إلقاء الضوء على هذه الفئة من السكان حتى تؤخذ في الاعتبار عند وضع أي سياسات أو برامج اقتصادية واجتماعية للنهوض بالفقراء.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في الوقوف على واقع الحرمان البشري بمحافظة الفيوم وأهم العوامل المؤثرة به، من خلال التساؤلات الآتية:

1 – ما الحرمان البشري بمحافظة الفيوم؟

2 – ما أهم العوامل المؤثرة في الحرمان البشري بمحافظة الفيوم؟

3 – ما مكونات دليل الحرمان البشري؟

4 – ما أنماط التوزيع المكاني للحرمان البشري؟

5 – هل هناك علاقة بين حالة التنمية البشرية والحرمان البشري بمحافظة الفيوم؟

فروض الدراسة:

1 – كلما ارتفع معدل الأمية ونسبة التسرب ارتفعت نسبة دليل الحرمان البشري.

2 – ترتفع نسبة دليل الحرمان البشري مع ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر.

3 – كلما ارتفعت فجوة مستوى المعيشة، وزادت نسبة البطالة، ارتفعت نسبة الحرمان البشري.

4 – توجد علاقة قوية بين نسبة السكان من دون شبكات صرف صحي ونسبة دليل الحرمان البشري.

5 – ترتفع نسبة دليل الحرمان البشري كلما اتجهنا نحو أطراف المحافظة وهوامشها.

منهج الدراسة وأساليبها:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لبيان العوامل المؤثرة في الحرمان البشري، وكذلك المنهج الإقليمي في توزيعه مكانياً، والأسلوب الكارتوجرافي، وذلك عن طريق استخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (G.I.S.), Arc Map ver. 10.3، وبرنامج Microsoft Excel في رسم الأشكال، وبرنامج: SPSS لقياس مدى ارتباط المتغيرات بالظاهرة موضع الدراسة، إضافة إلى الاستعانة بمصادر إحصائية عديدة للدراسة، منها:

1 – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان 2006، محافظة الفيوم، الفيوم 2007.

2 – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام 2017.

3 – مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، دليل التقسيم الإداري للمحافظات حتى مستوى الشياخة والقرية، الفيوم، يونيو 2006.

4 – إحصاءات مركز المعلومات وتقاريرها ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الفيوم، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

5 – تقارير التنمية البشرية لمحافظة الفيوم، ولجمهورية مصر العربية.

منطقة الدراسة:

تعتبر محافظة الفيوم واحة طبيعية خضراء تقع في الصحراء الغربية في الجنوب الغربي لمحافظة القاهرة وعلى مسافة 90 كم منها، وهي إحدى محافظات شمال الصعيد، وهي محاطة بالصحراء من كل جانب ما عدا الجنوب الشرقي؛ حيث تتصل بمحافظة بني سويف. وتتكون محافظة الفيوم من 6 مراكز إدارية، هي:

الفيوم، أطسا، سنورس، أبشواي، يوسف الصديق، طامية، بالإضافة إلى 6 مدن، هي: مدن هذه المراكز ومدينة الفيوم هي عاصمة المحافظة على نحو ما هو موضح في شكل (1)، ويوجد في محافظة الفيوم 63 وحدة قروية، 162 قرية، 1911 من التوابع والنجوع والعزب، وتبلغ المساحة المأهولة بالسكان نحو 1856 كم^2، وتمثل هذه المساحة نحو 30,6% من المساحة الكلية للمحافظة التي تبلغ نحو 6068 كم^2، كما تبلغ الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة (1,84) ألف نسمة/كم^2، وللمساحة الكلية (0,56) ألف نسمة/كم^2. (المجلس القومي للسكان، مركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار 2016، ص1).

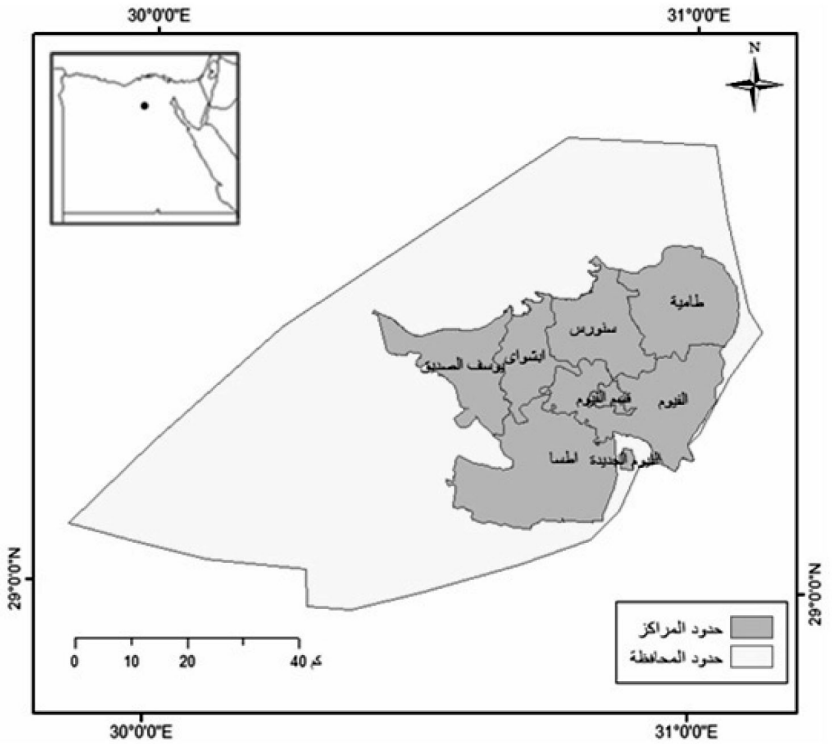

شكل (1): الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري لمحافظة الفيوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، دليل التقسيم الإداري للمحافظات حتى مستوى الشياخة والقرية، الفيوم، يونيو 2006.

الدراسات السابقة:

وهي تنقسم إلى قسمين، **الأول:** خاص بالدراسات الجغرافية التي تناولت منطقة الدراسة أو أجزاء منها، والثاني خاص بالدراسات الجغرافية التي تناولت قضية الحرمان أو أحد مكوناته؛ حيث يضم **القسم الأول:**

دراسة راوية محسوب النبي (2003)، وتعرضت فيها لدراسة الملامح العامة للسكان والهجرة والقوى العاملة بالمحافظة، وخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية، وختمت الدراسة بوضع رؤية مستقبلية للسكان بالمحافظة؛ في مسعى لإتاحة الفرصة للتخطيط الجيد للسكان واحتياجاتهم في المستقبل.

وتناولت دراسة ياسر عبد العليم (2005)، القوى العاملة والبطالة في الريف والحضر، وأوضحت أن محافظة الفيوم من المحافظات التي تعاني من البطالة، وتعرضت لأسبابها ونتائجها وسبل الحد منها.

وتعرضت دراسة عبد العظيم محمد مصطفى، وآخرين (2009) للملامح الرئيسة لمحافظة الفيوم وسكانها من حيث النمو والتوزيع والتركيب ودراسة التنمية البشرية بالمحافظة، والتنمية الزراعية والبيئية، وإستراتيجية التنمية الزراعية والبيئية بالمحافظة، والتنمية السياحية، والتنمية الصناعية وخاصة تنمية الصناعات الصغيرة، والتنمية العمرانية والبنية الأساسية، وخلصت الدراسة إلى الإمكانات الواعدة بالمحافظة ومواردها المتعددة، وضرورة الاستغلال الجيد لهذه الإمكانات والموارد.

ودراسة ياسر عبد العليم (2010)، التي تناولت المقومات الطبيعية وأثرها على التنمية البشرية، والتغيرات السكانية والقوى العاملة وأثر التعليم والصحة والنقل والمواصلات على التنمية البشرية. وتوصلت الدراسة إلى أن الأمية والفقر وسوء توزيع السكان من أهم المشكلات التي تواجه التنمية البشرية بالإضافة إلى ضعف المرافق والخدمات.

وتناولت دراسة حمدي جمعة حسين (2011) جغرافية الخدمات التعليمية في محافظة الفيوم – سكان المحافظة، وتوزيع السكان، وخصائص السكان، وحجم الخدمات التعليمية وتوزيعها الجغرافي، وكفاءة الخدمات التعليمية بالمحافظة، وقدرتها الاستيعابية، والمشكلات التعليمية التي تواجه المحافظة، من مثل التسرب

والأمية، كذلك تعرضت الدراسة للعوامل المؤثرة في حجم الخدمات التعليمية وتوزيعها، ثم ختمت بتناول الاحتياجات المستقبلية للخدمات التعليمية وكيفية التصدي للمشكلات التي تعاني منها المحافظة في الخدمات التعليمية.

استهدفت دراسة مازن محمد بركات (2015) التعرض لظاهرة الفقر الريفي في إحدى قرى محافظة الفيوم، باعتبار المحافظة أحد أكثر المحافظات فقراً بين محافظات الجمهورية وفقاً لتقارير التنمية البشرية المتعددة. واستهدفت الدراسة توصيف الفقر الريفي من خلال ثمانية محاور اقتصادية واجتماعية، هي: الدخل والتعليم والمهن والمنفق والمسكن والحيازة الأرضية والحيوانية والآلية، وقد أوضحت الدراسة أن نحو 59,8% من أسر العينة يعانون من الفقر المدقع، كما أوضحت النتائج تدني حالة المسكن بناء وتأسيساً وخدمة؛ بما لا يلبي الاحتياجات الآدمية للسكن، وتدنت قدراتهم الحيازية، واتضح أن 89% من اسر العينة في الفئة الدنيا على المؤشر الرتبي التجميعي للفقر.

وتعرضت دراسة أحمد عثمان الخولي، وآخرين (2015) لتوطين الفقر وأسبابه في إقليم شمال الصعيد، ومنه محافظة الفيوم؛ بهدف الوقوف على أسبابه وتحقيق التوازن الحضري الريفي وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ مما ينعكس على تحقيق تنمية عمرانية متوازنة والحفاظ على الأراضي الزراعية والحد من الهجرة من الريف إلى الحضر، من خلال إنتاج خرائط الفقر مما يمد متخذي القرار برسم سياسات على أساس علمي مرتبط بالواقع مكانياً.

ويضم القسم الثاني:

دراسة مارك ر. مونتجومري، وهويت (2004) التي تناولت التأثيرات المختلفة على الأسر المعيشية ومناطق الجوار، فيما إذا كانت صحة النساء والأطفال الصغار في مدن البلدان النامية تتأثر بكل من مستويات المعيشة بالأسر المعيشية ومناطق الجوار. وتوصلت الدراسة إلى أن لمستويات المعيشة داخل الأسر المعيشية تأثيراً بالغاً على ثلاثة معايير للصحة: الحاجة لمنع الحمل بطريقة حديثة، وهي حاجة لم يتم الوفاء بها؛ ووجود مقدم خدمة مدرب خلال عملية الولادة؛ وطول الأطفال بالنسبة لأعمارهم.

ودراسة شيماء حسين أحمد، وآخرين (2006) التي اعتبرت أن قضية تخفيف وطأة الفقر عن الفقراء ومحدودي الدخل من أهم القضايا في أجندة صانع القرار، لذلك هدفت الدراسة إلى تعرف أهم الخصائص التي يمكن الاعتماد عليها في تمييز الفقراء عن غير الفقراء في مصر، وخلصت الدراسة إلى أن أهم السياسات التي من شأنها المساعدة في تخفيف وطأة الفقر عن الطبقات الفقيرة والنهوض بطبقة محدودي الدخل، تتمثل في الاهتمام بإصلاح التعليم، وتفعيل دور المرأة في المجتمع، والاهتمام بالمناطق الريفية، وزيادة دور القطاع الخاص في تمويل شبكات الأمان الاجتماعي، بالإضافة إلى نظام كفء لاستهداف الفقراء.

وتعرضت دراسة أحمد حلمي وآخرين (2006) لمدى التقدم الحاصل في الخدمات والأنشطة الأساسية التي تقوم بها الدولة في مصر في سبيل رفاهية مواطنيها والرقي بهم، وبمستوى الخدمات المقدمة لهم، التي تتوزع بين التأمينات الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية، والكهرباء والمياه والصرف الصحي والخدمات السكنية الأخرى. وعرض التقرير لأهم نتائج الحالة الصحية، وكذلك استعراض أهم ملامح الأوضاع الصحية في مصر.

ودراسة هدى رجاء القطاط، وآخرين (2010) التي تناولت التعريف بمفهوم الفقر وأنواعه، ورصداً لمستويات الفقر في مصر وبعض دول العالم، وتأثير الفقر على الأسرة المصرية من حيث الأوضاع الديموغرافية والحالة التعليمية والصحية والعملية، وكذلك الأوضاع المعيشية كممتلكات الأسرة والظروف السكنية، وأثر الفقر على منظومة القيم الاجتماعية والسياسية للأسر المصرية، كما يتناول آراء أفراد القرى الأكثر فقراً حول اهم الخدمات والمرافق التي يجب على الحكومة أن تبدأ بتطويرها في تلك القرى.

وتعرضت دراسة منظمة الصحة العالمية (2010) للكشف عن التفاوتات الصحية في المناطق الحضرية، وخلصت إلى أن سكان المدن يعانون بدرجات متفاوتة من اعتلال الصحة. ويقاسون من التفاوتات التي يمكن عزوها إلى الاختلافات في أحوالهم الاجتماعية والمعيشية.

ونشرت دراسة أحمد فؤاد المغازي (2011) كقضية شهر سبتمبر عام 2011

في مركز إسبار للدراسات والبحوث والإعلام بالرياض[1]. وقد أوضحت أن هناك دولاً أولى بالرعاية في الوطن العربي، ووجدت هذه الفئة في دول جنوب الوطن العربي في اليمن وجيبوتي والصومال والسودان وموريتانيا، وأوصت الدراسة بضرورة وضع إستراتيجية للتنمية الشاملة التي تغطي الاحتياجات الأساسية، سواء في مداه القريب أو المتوسط أو البعيد، ويشترك في وضعها وتنفيذها كل من الجهات الحكومية والمجتمع المدني.

ودراسة أحمد فؤاد المغازي (2014) التي اتضح منها أن الحرمان البشري قد أثر على حياة شريحة من السكان، وخاصة في الكتلة القديمة التي كانت الأكثر تعرضاً للحرمان البشري، وكان من أبرز توصيات الدراسة ضرورة التوازن في التنمية؛ بمعنى توزيع مشروعات التنمية بين القاهرة وباقي الجمهورية بالشكل الذي يسمح بالنهوض بالفئات الفقيرة والمهشمة التي تعاني من الحرمان البشري بالقاهرة، وتحسين ظروف الحياة لهم، مع عدم إغفال باقي محافظات الجمهورية بريفها وحضرها؛ حتى لا تتحول القاهرة إلى مقصد دائم للهجرة الداخلية سواء من الريف المصري أو حتى الحضر، وما زال يحدث؛ مما يسهم في تفاقم المشكلة واستفحالها.

ومن العرض السابق يتضح عدم وجود دراسات تناولت موضوع الحرمان البشري بالمحافظة، على الرغم من وجود عدد من الدراسات التي تناولت منطقة الدراسة أو أجزاء منها، إلا أنها لم تتعرض لموضوع الحرمان البشري، وهو ما يضفي أهمية كبيرة لدراسته بمحافظة الفيوم من منظور جغرافية السكان والتنمية.

ثالثاً – نتائج الدراسة:

1 – بعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان المحافظة:

أعداد السكان بمحافظة الفيوم: تساعد دراسة التطور العددي للسكان بمحافظة الفيوم في تحديد الأهداف التنموية، ورسم السياسات السكانية المستقبلية، وتقدير الاحتياجات المستقبلية التي تساعد على رفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق توفير جميع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية. وبدراسة جدول (1) يتبين أن عدد سكان المحافظة قد بلغ 3,597 ملايين نسمة، بحسب بيانات تعداد 2017، بنسبة

(1) http://www.asbar.com//ar/monthly-ussues//1034.atrivle.htm(Accessed 12/12/2017)

3,8% من جملة سكان الجمهورية عام 2017، ويحتل مركز الفيوم المرتبة الأولى في حجم السكان حيث شكل 28,6% من إجمالي عدد السكان بالمحافظة، في حين يحتل مركز يوسف الصديق المرتبة السادسة والأخيرة بنسبة 10,1% من جملة سكان المحافظة عام 2017.

وحققت المحافظة نسبة تغير سكاني قدره 43,2%؛ ما يعود إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية الناتج من ارتفاع معدل المواليد وخاصة بمركز أبشواي، والسيطرة على معدل الوفيات وخاصة طامية، إضافة إلى عامل الهجرة الوافدة إلى المحافظة بعد احداث الربيع العربي في ليبيا.

معدلات النمو السنوي للسكان في محافظة الفيوم: وبدراسة جدول (1) يتضح أن معدل النمو السنوي للسكان سجل 3,32% سنوياً، مرتفعاً عن متوسط المعدل بالجمهورية الذي حقق معدلاً قدره 2,43% سنوياً، والناتج من عدم تفعيل السياسات السكانية التي تحفز تنظيم الأسرة على الرغم من السيطرة الواضحة على معدل الوفيات في معظم المراكز بالمحافظة.

جدول (1)
بعض الملامح الديموغرافية لمحافظة الفيوم عام 2017

البيان	السكان (بالآلاف)		% للسكان عام 2017	معدل النمو السنوي للسكان 2017/2006	معدل المواليد الخام 2016	معدل الوفيات الخام 2016	معدل الزيادة الطبيعية 2016
	2006	2017					
مركز الفيوم	696,6	1027,8	28,6	3,60	31,9	6,5	25,4
مركز سنورس	431,7	634,5	17,6	3,56	32,7	4,0	28,7
مركز أبشواي	294,7	415,7	11,6	3,18	35,4	3,9	31,5
مركز أطسا	496,7	708,8	19,7	3,29	35,3	3,8	31,5
مركز طامية	314,5	446,4	12,4	3,24	35,3	3,6	31,7
مركز يوسف الصديق	276,8	363,7	10,1	2,51	27,1	3,7	23,4

تابع / جدول (1)
بعض الملامح الديموغرافية لمحافظة الفيوم عام 2017

البيان	السكان (بالآلاف)		% للسكان عام 2017	معدل النمو السنوي للسكان 2017/2006	معدل المواليد الخام 2016	معدل الوفيات الخام 2016	معدل الزيادة الطبيعية 2016
	2006	2017					
المحافظة	2511	3597	%100	3,32	33,6	4,6	29,0
الجمهورية	72798	94799	-	2,43	28,6	6,1	22,5

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:
1 – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:
http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5034(Accessed 12/4/2017)
2 – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الفيوم (2017).
3 – البوابة الإلكترونية لمحافظة الفيوم (2017) المواليد والوفيات في محافظة الفيوم.
(Accessed 12/4/2017) http://www.fayoum.gov.eg/safha%20new51/default.aspx
4 – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعامي 2006، 2017.

وعلى مستوى مراكز المحافظة نجد أن معدلات النمو السنوي للسكان اتسمت بالتشابه في الارتفاع ما بين أعلى معدل محقق بمركز الفيوم (3,6%)، وأقل معدل مسجل بمركز يوسف الصديق (2,51%)، وهو ما يعود إلى تشابه العوامل المؤثرة في النمو السكاني من منطقه إلى أخرى، ومن أهمها ظاهرتا الأمية والفقر وأثرهما المباشر على خصوبة الإناث. كذلك عدم عمل المرأة الذي يتناسب طردياً مع الخصوبة، وخاصة مع المرأة غير المتعلمة، إضافة إلى عامل الهجرة.

مكونات النمو الطبيعي للسكان: ينتج النمو السكاني عن تفاعل ثلاثة مكونات رئيسة هي: الخصوبة والوفيات، والهجرة، ويقصد بالخصوبة قدرة المرأة على الإنجاب إذا توافرت لها الظروف المناسبة، وتختلف مستويات الخصوبة زمنياً ومكانياً وفقاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان (العيسوي، 2006: 3)، وهناك مؤشرات عديدة لقياس مستوى الخصوبة، وأكثرها شيوعاً وبساطة معدل المواليد الخام.

معدل المواليد: وبدراسة جدول (1) يتضح أن متوسط معدل المواليد قد حقق ارتفاعاً عن نظيره بالجمهورية، والناتج من معدل الخصوبة المرتفع نسبياً، علاوة على عودة المهاجرين إلى المحافظة بعد أحداث الربيع العربي وخاصة من ليبيا.

وعلى مستوى مراكز المحافظة نجد أن مركز أبشواي قد حقق أعلى معدل

للمواليد بالمحافظة (35,4 في الألف)، وهو ما يعد نتيجة ارتفاع عدد المتزوجات على حساب من لم يسبق لهن الزواج، إضافة إلى تأثير عدد المطلقات، وعدد الأرامل، وقلة الوعي تجاه استخدام وسائل تنظيم الأسرة أو أحياناً معرفتها جيداً، ولكن رفض استخدامها لعوامل تتعلق بالأمور الدينية والعادات والتقاليد، وغيرها من العوامل المباشرة المؤثرة في الخصوبة مثل عدد حالات العقم، وعدد حالات انقطاع الطمث المبكر، إضافة إلى تأثير العوامل غير المباشرة، التي تضم مجموعة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتؤثر على معدلات الإنجاب بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على السن عند الزواج وعلى اتجاهات الأزواج بخصوص العدد الأمثل للأطفال.

وسجل مركز يوسف الصديق أقل معدل للمواليد بالمحافظة، وهو 27,1 في الألف، وهو ما يعود إلى تحسن الظروف الصحية، وتراكم التأثير الإيجابي لمشروع تنظيم الأسرة، التي لم يقتصر دورها على خفض معدلات الخصوبة بل تخطاه إلى الجانب الاقتصادي حتى أصبح تنظيم الأسرة ضرورة اجتماعية واقتصادية في آن واحد؛ فمن الناحية الاجتماعية يضمن تنظيم الأسرة في أغلب الأحيان رفاهية الأسرة؛ ذلك أن الدخل المحدود لمعظم الأسر لا يكفي إطلاقاً لإعالة عدد من الأولاد يتزايد بلا حساب، كما أن الوالدين سيصبحان أقدر على العناية بعدد محدود من الأولاد. أضف إلى ذلك ضمان سلامة الأطفال من الناحية الصحية وعدم إرهاق الأم نتيجة لتقليل عدد مرات الحمل والولادة. أما من الناحية الاقتصادية فلسنا في حاجة إلى إعادة القول بضرورة تنظيم الأسرة لتحقيق التوازن المنشود بين السكان والموارد؛ مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة بصفة عامة (عبد الحكيم، 1985: 191).

معدل الوفيات: وبدراسة جدول (1) يتضح أن متوسط معدل الوفيات قد حقق انخفاضاً عن نظيره بالجمهورية، وهو ما يعود إلى الجهود المبذولة في مجال الخدمات الصحية، من مثل زيادة عدد المستشفيات والوحدات العلاجية، وزيادة عدد الأطباء والممرضين والممرضات، والأفراد الآخرين اللازمين لتقديم الخدمة، وزيادة عدد الأسرّة بالمستشفيات، وتوافر وسائل الوقاية من الأمراض المختلفة وخاصة أمراض الأمومة والطفولة وتوفير الأدوية، ووسائل العلاج من الأمراض المختلفة وكذلك الدور المهم والحيوي لوسائل الإعلام والتوعية الصحية. وخاصة مركز طامية الذي سجل أقل معدل للوفيات بالمحافظة (3,6 في الألف).

الزيادة الطبيعية: وبدراسة جدول (1) يتبين أن معدل الزيادة الطبيعية قد سجل ارتفاعاً ملحوظاً في المحافظة عن نظيرتها في الجمهورية، وهو ما يعود إلى السيطرة

النسبية على معدل الوفيات وانخفاضه عن نظيرتها في الجمهورية. وعلى مستوى المراكز حقق مركز طامية أعلى معدل للزيادة الطبيعية بالمحافظة (31,7 في الألف)، في حين سجل مركز يوسف الصديق أقل معدل للزيادة الطبيعية بالمحافظة وهو 23,4 في الألف.

الوقت اللازم لمضاعفة السكان بمحافظة الفيوم: وهو يعني عدد السنوات التي تلزم سكان منطقة ما كي يتضاعف عددهم الحالي على أساس المعدل الراهن للنمو السكاني، وعلى الرغم من التغير الدائم لمعدلات النمو، فإن هذه الطريقة تقدم صورة لمدى سرعة نمو السكان في الوقت الحاضر، وتساعد في عمليات التخطيط المستقبلي لكل منطقة على حدة. وتحسب بقسمة رقم 70 على معدل النمو معبراً عنه بنسبة مئوية (كين، توماس ت. وهوبت، آرثر، 1980: 67)، وتشير التوقعات إلى أن سكان محافظة الفيوم سوف يتضاعفون بعد 25 عاماً؛ أي في عام 2040.

ملامح النافذة الديموغرافية في محافظة الفيوم: تحدث هذه الظاهرة لأي مجتمع حينما ينتقل من مرحلة تتسم بارتفاع نسبة إنجاب الأطفال وإعالتهم، إلى مرحلة تنخفض فيها معدلات الإنجاب ونسبة عدد الأطفال ممن تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً، وتزداد نسبة السكان في سن العمل، الذين تراوح أعمارهم بين خمسة عشر عاماً وأربعة وستين عاماً، مع بقاء نسبة الفئة السكانية في الأعمار المتأخرة التي تبلغ خمسة وستين عاماً فأكثر منخفضة.

هذه الحالة هي المسؤولة عن وضع أطر وتوجهات التنمية المستقبلية للمحافظة تمثل فيها الفئة العمرية العاملة نسبة جوهرية من السكان، وتحدد بالفترة التي تنخفض في أثنائها نسبة السكان الذين أعمارهم دون خمسة عشر عاماً عند مقدار 30%، وتكون نسبة السكان التي أعمارهم فوق خمسة وستين عاماً أدنى من 15%. وهذا التغيير في التركيب العمري للسكان قد يخلق فرصة سانحة للنمو الاقتصادي والاجتماعي لتدني نسبة الإعالة لصغار السنّ وكبار السنّ وكذلك لزيادة الادخار والاستثمار في المستقبل إذا تزامن هذا التغيير مع سياسات مناسبة تستهدف الفئات العمرية الشابة وتستغل طاقاتهم وقدراتهم في العمل والبناء، وقد تصبح نتائج هذه الظاهرة السكانية سلبية إذا لم يتم التعامل معها بشكل جديد؛ حيث يمكن أن تؤدي إلى زيادة البطالة والطلب على العمل والهجرة، ومن ثم تفاقم مشكلات اجتماعية واقتصادية.

وبملاحظة بيانات جدول (2) يتبين ارتفاع معدل الإعالة الديموغرافي الإجمالي بمركز أطسا (70,3%) كحد أعلى، ومركز الفيوم أقل معدل (61,8%)، وفي معدل

الإعالة الديموغرافي للإناث سجل مركز الفيوم أعلى معدل (94,6%)، في حين سجل مركز أبشواي أقل معدل (74,7%)، وبتطبيق هذه القاعدة على سكان محافظة الفيوم نجد أنه لا توجد نافذة ديموغرافية بجميع مراكز محافظة الفيوم.

جدول (2)
ملامح النافذة الديموغرافية في مراكز محافظة الفيوم عام 2015

البيان	السكان			معدل الإعالة الديموغرافي	
	نسبة صغار السن أقل من 15 سنة	كبار السن 60 فأكثر	نسبة كبار السن من جملة السكان	إجمالي	إناث
مركز الفيوم	32,0	6,2	61,8	61,8	94,6
مركز سنورس	35,0	5,4	59,6	67,7	87,1
مركز إبشواي	34,9	5,7	59,4	68,3	74,7
مركز أطسا	36,0	5,2	58,7	70,3	80,0
مركز طامية	35,6	4,7	59,7	67,4	84,3
مركز يوسف الصديق	35,9	5,2	59,0	69,9	92,1
المحافظة	34,5	5,5	60,0	66,8	88,7

المصدر: تقرير التنمية البشرية المحلية (2015) مؤشرات التنمية البشرية، مؤشرات قرى محافظة الفيوم ومراكزها ومدنها، وزارة التنمية المحلية، معهد التخطيط القومي، القاهرة. (م. 18 ملامح النافذه الديموجرافية، ص 109).

2 – أهم العوامل المؤثرة على دليل الحرمان البشري في محافظة الفيوم:

تعددت العوامل المؤثرة على الحرمان البشري، والتي تم دراستها من خلال استخدام الأسلوب الإحصائي المعروف باسم التحليل العاملي، وذلك باستخدام برنامج SPSS Statistics version 17.0 لإجراء الارتباطات المختلفة، ويعد أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis أحد أساليب الإحصاء التي تقوم على تحليل مجموعة كبيرة من المتغيرات تشكل ظاهرة ما، أو تؤثر فيها، ويقوم بتحليل هذه العوامل واستخلاص أهمها من حيث تأثيره على حدوث الظاهرة محل البحث (طبالة، 1991: أ)، وتبسيط البيانات، وذلك عن طريق محاولة تلخيص العلاقات بين

المتغيرات بشكل يسهل تفهمها وتحليلها. ومن دراسة جدول (3) المصفوفة العاملية بعد التدوير باستخدام أسلوب فريماكس، تم الحصول على ثلاثة عوامل ذات قيم أعلى من 1,1، وقد راوحت قيمة الجذور الكامنة لهذه العوامل بين أعلى قيمة للعامل الأول، التي حققت 5,3 وأقل قيمة للعامل الثالث الذي سجل 1,2، وتبين أيضا أن الجذور الكامنة للعوامل المشتقة تزيد عن الواحد الصحيح، وهو الحد الأدنى أو نقطة التوقف Cut off Point التي تحدد على أساسها العوامل المشتقة.

جدول (3)

إسهامات العوامل المشتقة ونسب التباين المفسرة لكل عامل بمحافظة الفيوم عام 2015

العوامل	الجذور الكامنة	نسبة التباين المفسر%	النسبة التراكمية %
1	5,3	52,5	52,5
2	2,6	26,3	78,8
3	1,2	12,1	90,9

المصدر: مخرجات التحليل العاملي.

وترتبط أهمية العوامل المشتقة بالجذور الكامنة التي تتناقص قيمتها تدريجياً ما بين العاملين الأول والأخير. وقد جاء العامل الأول كأهم العوامل المشتقة؛ حيث حقق قيمة جذور كامنة 5,3 ونسبة تباين مفسر في المتغيرات الأصلية قدرها 52,5%، وهو ما يوضح زيادة تأثيره وارتباطه مع ظاهرة الحرمان البشري بالمحافظة، ويشمل متغيرات: الأمية وفجوة مستوى المعيشة والسكان من دون شبكات صرف صحي. وحقق العامل الثاني قيمة جذور كامنة 2,6 ونسبة تباين مفسر في المتغيرات الأصلية قدرها 26,3%، وشمل متغيرين هما؛ البطالة والأطفال خارج التعليم الابتدائي. في حين حقق العامل الثالث قيمة جذور كامنة 1,2 ونسبة تباين مفسر في المتغيرات الأصلية، قدره 12,1%، وشمل متغيراً واحداً وهو السكان تحت خط الفقر.

مراكز محافظة الفيوم طبقاً للدرجات المعيارية الدالة على مدى ارتباطها بالمتغيرات المكونة للعوامل: استخرجت ثلاثة عوامل أولية بالتشبعات الناتجة من المصفوفة الارتباطية، وهو ما يبينه جدول (4)، ومنه يمكن تحليل العوامل والمتغيرات المؤثرة في الحرمان البشري، وتوزيعها طبقاً للدرجات المعيارية على مراكز محافظة الفيوم على النحو الآتي:

جدول (4)
المصفوفة العاملية بعد التدوير باستخدام أسلوب فريماكس

العامل	ترتيب المتغير طبقاً لقيم التشبع قيم التشبعات	قيم التشبعات
الأول	معدل الأمية 15 سنة فأكثر	0,973
	نسبة فجوة مستوى المعيشة	0,830
	نسبة السكان بدون شبكات صرف صحى	0,957
الثاني	معدل البطالة 15 سنة فأكثر	0,695
	نسبة الأطفال خارج التعليم الابتدائي	0,843
الثالث	نسبة السكان تحت خط الفقر	0,894

المصدر: مخرجات التحليل العاملي.

العامل الأول: ويعتبر أهم العوامل المحددة، ويمكن وضع درجات العوامل في خرائط تشرح توزيع الدرجات المعيارية لتعرف مدى الارتباط بين المتغيرات وتأثير كل منها في الأخرى، فمن خلال شكل (2) يمكن تصنيف مراكز المحافظة تبعاً للدرجات المعيارية الدالة على مدى ارتباطها بالمتغيرات المكونة للعامل الأول إلى:

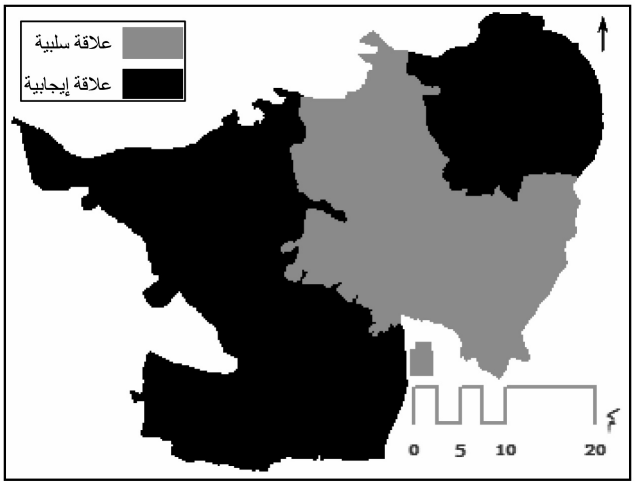

شكل (2): التوزيع المكاني للدرجات المعيارية للعامل الأول بمراكز محافظة الفيوم عام 2015

العلاقة السلبية: ظهرت العلاقة السلبية للدرجات المعيارية في 33,3% من جملة عدد المراكز، في نطاق واحد متصل، يضم مركزي سنورس والفيوم.

العلاقة الإيجابية: ظهرت العلاقة الإيجابية للدرجات المعيارية في 66,7% من جملة عدد المراكز في نطاق جغرافي متصل بغرب المحافظة بمراكز أبشواي ويوسف الصديق وأطسا، إضافة إلى مركز طامية بشمال شرق المحافظة.

العامل الثاني: من خلال شكل (3) يمكن تصنيف مراكز المحافظة تبعاً للدرجات المعيارية الدالة على مدى ارتباطها بالمتغيرات المكونة للعامل الثاني إلى الآتي:

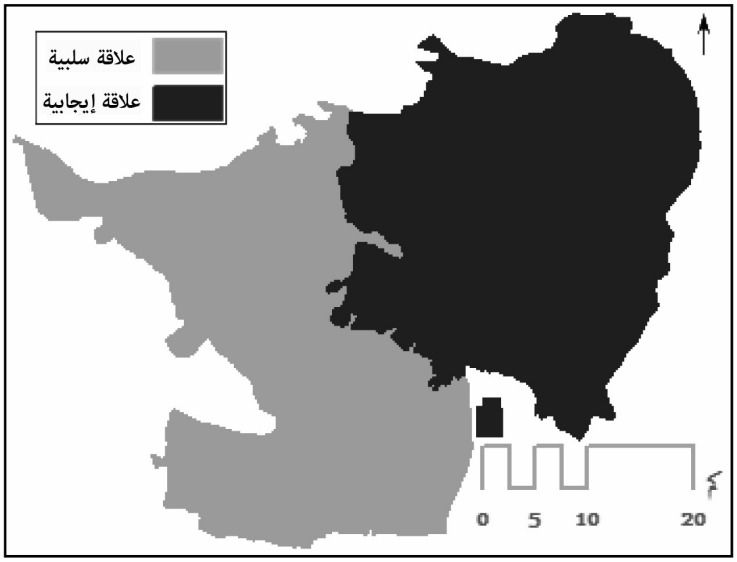

شكل (3): التوزيع المكاني للدرجات المعيارية للعامل الثاني بمراكز محافظة الفيوم عام 2015.

العلاقة السلبية: ظهرت العلاقة السلبية للدرجات المعيارية في 50% من جملة عدد المراكز، في نطاق واحد متصل بوسط وغرب المحافظة، ويضم مراكز أبشواي ويوسف الصديق وأطسا.

العلاقة الإيجابية: ظهرت العلاقة الإيجابية للدرجات المعيارية في 50% من جملة عدد المراكز، في نطاق واحد متصل بشرق المحافظة، ويضم مراكز طامية وسنورس والفيوم.

العامل الثالث: من خلال شكل (4) يمكن تصنيف مراكز المحافظة تبعاً للدرجات المعيارية الدالة على مدى ارتباطها بالمتغيرات المكونة للعامل الثالث إلى الآتي:

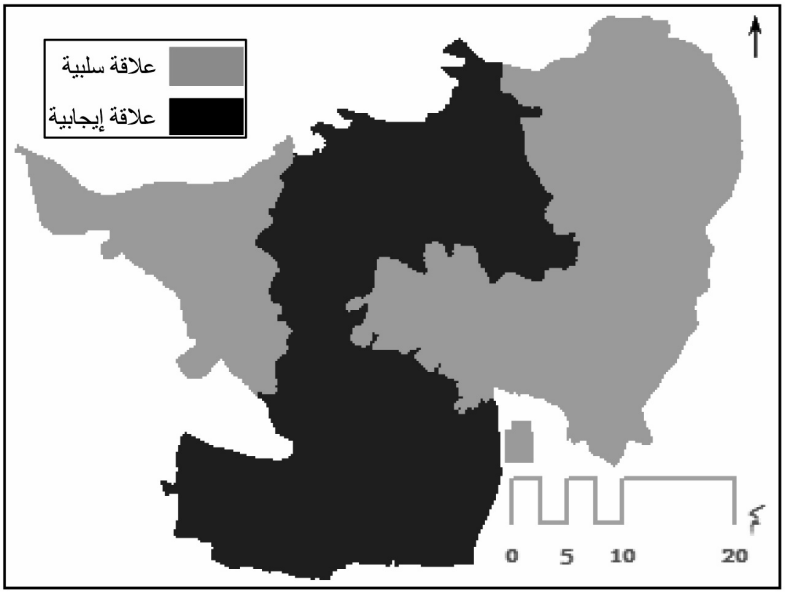

شكل (4): التوزيع المكاني للدرجات المعيارية للعامل الثالث بمراكز محافظة الفيوم عام 2015

العلاقة السلبية: ظهرت العلاقة السلبية للدرجات المعيارية في 50% من جملة عدد المراكز، في نطاق واحد متصل بشرق وجنوب المحافظة بمركزي طامية والفيوم، إضافة إلى مركز يوسف الصديق بشمال غرب المحافظة.

العلاقة الإيجابية: ظهرت العلاقة الإيجابية للدرجات المعيارية في 50% من جملة عدد المراكز على شكل نطاق واحد متصل ما بين شمال ووسط وجنوب المحافظة بمراكز سنورس وأبشواي وأطسا.

ومن العرض السابق لتحليل العوامل والمتغيرات المؤثرة في الحرمان البشري، وتوزيعها طبقاً للدرجات المعيارية على مراكز محافظة الفيوم، وبإجراء الترتيب التراكمي لحجم المشكلات التي تواجه الحرمان البشري وفقاً للمعايير المدروسة، وبترجمة هذه المعايير إلى خريطة لرصد أولويات التخطيط والتصدي لهذه العوائق، اتضح مقدار التباينات المكانية حيث يمكن تقسيم هذه المراكز كما في شكل (5) إلى

مراكز أفضل حالاً، وهي التي سجلت نسبة دليل حرمان أقل من 30%، وعبر عن هذه الفئة مركز الفيوم الذي يقطنه 887,3 ألف نسمة بنسبة 27,4% من جملة عدد السكان بالمحافظة عام 2015. ومراكز أولى بالرعاية في باقي مراكز المحافظة، والتي سجلت نسب تزيد عن 30% وخاصة مركز أطسا (36,9%).

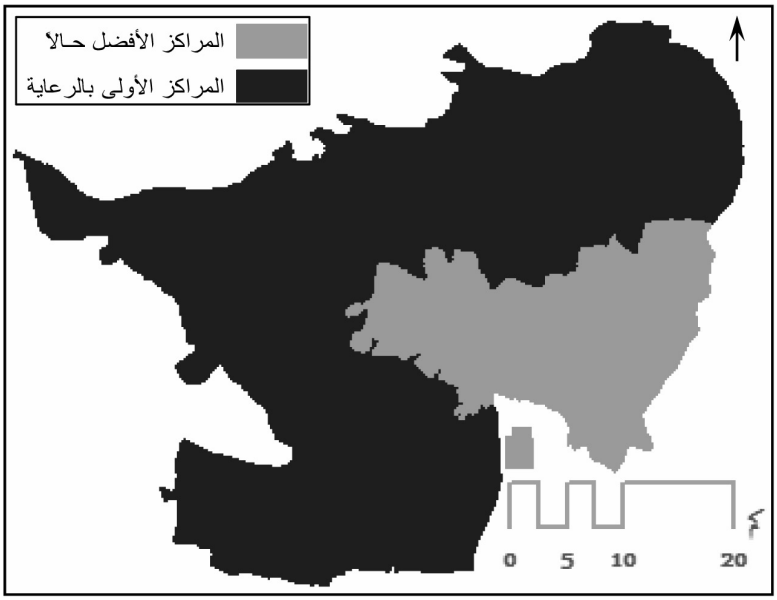

شكل (5): الترتيب التراكمي للمؤشرات المؤثرة في الحرمان بمراكز محافظة الفيوم عام 2015

– يتضح من دراسة شكل (5) أن مراكز أطسا وطامية وأبشواي ويوسف الصديق وسنورس هي الأكثر تعرضاً للعوامل المؤثرة في مستوى الحرمان البشري، عكس الحال بمركز الفيوم.

– يكشف شكل (5) عن معاناة السكان في جميع المراكز، على الرغم من اختلاف حدة هذه المعاناة من مكان إلى آخر، من أسوأ وضع سجل وفقاً للمعايير السابقة بمركز أطسا، إلى أفضل وضع بمركز الفيوم، فالحرمان البشري ناتج عن العديد من العوامل وله أيضاً عديد من الآثار السلبية التي تتنوع ما بين آثار ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية تترك جميعها آثارها السلبية على كل مكونات المجتمع.

– أظهرت نتائج التحليل العاملي التباين المكاني بين المراكز بالمحافظة وكيف أن الحرمان البشري يختلف في طبيعته ومستوياته من مكان إلى آخر، وذلك انعكاساً لتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه المراكز.

3 – الأنماط المكانية للحرمان البشري في محافظة الفيوم:

*** الحرمان البشري على مستوى محافظة الفيوم والجمهورية:**

تعاني محافظة الفيوم من الحرمان البشري شأنها في ذلك شأن باقي أجزاء الجمهورية، مع الاختلاف في التوزيع والنسب والأسباب؛ وهو ما انعكس سلبياً على مستوى التنمية البشرية بها، فعلى سبيل المثال ينخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي بمحافظة الفيوم عما هو عليه بالجمهورية من 8433,7 جنيهاً، مقابل 10246,1 جنيهاً على مستوى الجمهورية (مصر تقرير التنمية البشرية، 2010: 268)؛ ما جعل نسبة دليل الحرمان البشري بها تصل إلى ما قيمته 32,8%، متأثراً أيضاً بالارتفاع الواضح في معدل الأمية، ونسب توقع الوفاة قبل سن 60 سنة، والنسبة العالية للسكان تحت خط الفقر، كما توضح بيانات جدول (5) الخاصة بالحرمان البشري على مستوى محافظة الفيوم والجمهورية عام 2015.

جدول (5)

دليل الحرمان البشري على مستوى محافظة الفيوم والجمهورية عام 2015

البيان	الفيوم	الجمهورية
نسبة توقع الوفاة قبل سن 60 سنة	18,4	25,7
معدل الأمية 15سنة فأكثر	24,7	20,4
نسبة السكان تحت خط الفقر	36,0	25,2
معدل البطالة 15 سنة فأكثر	6,6	9,0
نسبة فجوة مستوى المعيشة	23,3	5,1
نسبة السكان دون مياه آمنة	1,1	1,5
نسبة السكان دون صرف صحي	71,3	10,2
نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة	4,3	5,4
نسبة الأطفال خارج التعليم الابتدائي	16,7	3,2

تابع/ جدول (5)
دليل الحرمان البشري على مستوى محافظة الفيوم والجمهورية عام 2015

البيان	الفيوم	الجمهورية
نسبة دليل الحرمان	32,8	37,4

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: بيانات محافظة الفيوم:
– تقرير التنمية البشرية لمحافظة الفيوم (2015) تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، مشروع تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، مؤشرات التنمية البشرية، مؤشرات قرى محافظة الفيوم ومراكزها ومدنها، مشروع مشترك بين وزارة التنمية المحلية & MOLD معهد التخطيط القومي، القاهرة.

بيانات الجمهورية:
– تقرير التنمية البشرية (2014) المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية.
UNDP (2016) Human Development Report 2016, Human Development for Everyone, New York, USA. Table: 6, p. 218

*** مكونات دليل الحرمان البشري بمراكز محافظة الفيوم:**

أ – المكونات التعليمية: إذا كانت تنمية الموارد البشرية تعد الأساس في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، فإن التعليم يمثل نقطة الارتكاز لتحقيق التنمية البشرية، لذلك يُعد التعليم بمراحله المختلفة ضرورة تفرضها متطلبات التنمية الشاملة؛ (المغازي، 2007: 117). وكانت الأمية بمثابة معول هدم وتحد للتنمية في كل أرجاء مصر بريفها وحضرها، ولم تسلم الفيوم من هذا التحدي وإن اختلف في حدته وتأثيره من مكان إلى آخر في أرجاء المحافظة، وبدراسة بيانات جدول (6) الذي يبين المكونات التعليمية للسكان بمراكز محافظة الفيوم عام 2015 يتضح ارتفاع معدل الأمية عن المتوسط العام للمحافظة (48,1%) بمراكز طامية ويوسف الصديق وأبشواي وأطسا، في حين سجل المعدل بمركزي سنورس والفيوم معدلاً أقل من المتوسط العام للمحافظة، على الرغم من كونهما معاً قد شكلا ما نسبته 44,6% من جملة السكان بالمحافظة، مما يؤكد عدم الارتباط بين حجم السكان ومعدل الأمية، وارتباط هذه الظاهرة بعوامل أخرى تتعلق بمستوى الوعي وتباين السياسة الحكومية تجاه الخدمات التعليمية من منطقة إلى أخرى، والنشاط الاقتصادي السائد والزواج المبكر وارتفاع مستوى الأجور لغير المتعلمين في بعض المهن وتغير نظرة المجتمع إلى مستقبل التعليم وأهميته.

جدول (6)
المكونات التعليمية للسكان بمراكز محافظة الفيوم عام 2015

البيان	معدل الأمية 15 سنة فأكثر	نسبة الأطفال خارج التعليم الابتدائي	% للسكان
مركز الفيوم	37,0	0,0	27,4
مركز سنورس	47,7	23,9	17,2
مركز أبشواي	53,9	0,0	11,7
مركز أطسا	52,6	26,7	20
مركز طامية	55,9	59,9	12,6
مركز يوسف الصديق	55,4	8,5	11,1
المحافظة	48,1	16,7	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:
– تقرير التنمية البشرية لمحافظة الفيوم (2015) تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، مشروع تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، مؤشرات التنمية البشرية، مؤشرات قرى محافظة الفيوم ومراكزها ومدنها، مشروع مشترك بين وزارة التنمية المحلية MOLD ومعهد التخطيط القومي، القاهرة.

وفي السياق نفسه وللأسباب نفسها تقريباً تأتي نسبة الأطفال خارج التعليم الابتدائي التي حققت فيه مراكز طامية وأطسا وسنورس نسب أعلى من المتوسط العام للمحافظة (16,7%)، في حين سجلت مراكز الفيوم وأبشواي ويوسف الصديق نسب أقل من المتوسط العام للمحافظة.

ومن العرض السابق يتبين أن مراكز طامية وأطسا وسنورس هي أكثر المراكز تعرضاً للحرمان البشري على مستوى المحافظة، وذلك وفق المكونات التعليمية للسكان بمراكز محافظة الفيوم.

ب – المكونات الصحية: بدراسة بيانات جدول (7) الذي يبين المكونات الصحية للسكان بمراكز محافظة الفيوم عام 2015 يتضح ارتفاع نسبة توقع الوفاة قبل سن 60 سنة عن المتوسط العام للمحافظة (18,4%) بمراكز يوسف الصديق وأبشواي وسنورس، في حين سجل المعدل بمركز طامية نسبة أقل من المتوسط العام للمحافظة، وعلى الجانب الآخر ارتفعت نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة عن المتوسط العام للمحافظة، وكانت (4,3%) بمركز الفيوم، في حين

سجلت نسبة أقل من المتوسط العام للمحافظة بباقي مراكز المحافظة؛ مما يوضح أن مراكز طامية وأبشواي وأطسا هم أكثر المراكز تعرضاً للحرمان البشري على مستوى المحافظة، وذلك وفق المكونات الصحية للسكان بمراكز محافظة الفيوم.

جدول (7)
المكونات الصحية للسكان بمراكز محافظة الفيوم عام 2015

البيان	نسبة توقع الحياة قبل سن 60 سنة	نسبة ناقصوا الوزن دون الخامسة
مركز الفيوم	18,4	6,2
مركز سنورس	18,5	4,0
مركز أبشواي	18,6	2,3
مركز أطسا	18,4	2,8
مركز طامية	17,6	2,1
مركز يوسف الصديق	19,1	3,8
المحافظة	18,4	4,3

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:
- تقرير التنمية البشرية لمحافظة الفيوم (2015) تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، مشروع تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، مؤشرات التنمية البشرية، مؤشرات قرى محافظة الفيوم ومراكزها ومدنها، مشروع مشترك بين وزارة التنمية المحلية MOLD ومعهد التخطيط القومي، القاهرة.

ج – مكونات المستوى المعيشي والاستبعاد الاجتماعي: ويعد الفقر أحد أهم المكونات الدالة على المستوى المعيشي للسكان المعرضة للحرمان، ويتسم الفقراء بعدة خصائص، من أبرزها الأسر الكبيرة الحجم، ومعدل الخصوبة المرتفع، وعمالة الأطفال، وتدني المستوى التعليمي، والمساهمة المنخفضة في النشاط الاقتصادي.

ويعرف خط الفقر بأنه النقطة الفاصلة التي تفرق بين الفقراء وغير الفقراء، أو بمعنى آخر هو مستوى الدخل أو الاستهلاك الذي تحتاج إليه الأسر في معيشتها للخروج من الفقر (القطاط، وآخرون، 2010: 5). وفي الجمهورية سجل السكان تحت خط الفقر نسبة 25,2%، في حين كانت بمحافظة الفيوم 36% وذلك عام 2015؛ وهو ما يعود إلى الهجرة الداخلية، وزيادة السكان في المراكز المهمشة والعشوائية (Sabry, 2009: 14)؛

حيث يوجد بالفيوم 29 منطقة عشوائية[2] يسكنها 204685 نسمة بنسبة 6,9% من جملة سكان المحافظة عام 2011م، وشملت الكثافة السكانية العالية، وضيق الشوارع والأزقة، والافتقار إلى البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، فضلاً عن البناء في غيبة القانون والتخطيط (Howeidy, 2009: 211). ويبين جدول (8) مكونات المستوى المعيشي والاستبعاد الاجتماعي للسكان بمراكز محافظة الفيوم، ومنه يتضح ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر عن المتوسط العام للمحافظة (36,0%) بمراكز أطسا وأبشواي وسنورس، في حين سجل نسبة أقل من المتوسط العام بالمحافظة في باقي المراكز.

جدول (8)
مكونات المستوى المعيشي والاستبعاد الاجتماعي للسكان بمراكز محافظة الفيوم عام 2015

البيان	المستوى المعيشي				الاستبعاد الاجتماعي
	% السكان تحت خط الفقر	% لفجوة مستوى المعيشة	% للسكان دون مياه آمنة	% للسكان من دون صرف صحي	معدل البطالة 15 سنة فأكثر
مركز الفيوم	28,9	13,1	0,6	45,6	9,3
مركز سنورس	38,0	25,4	0,5	73,2	8,1
مركز أبشواي	38,7	23,6	0,3	91,7	3,0
مركز أطسا	41,8	29,7	2,4	87,0	5,7
مركز طامية	26,9	35,4	0,8	78,7	7,3
مركز يوسف الصديق	25,5	23,7	2,1	80,4	1,4
المحافظة	36,0	23,3	1,1	71,3	6,6

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:

– تقرير التنمية البشرية لمحافظة الفيوم (2015) تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، مشروع تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، مؤشرات التنمية البشرية، مؤشرات قرى محافظة الفيوم ومراكزها ومدنها، مشروع مشترك بين وزارة التنمية المحلية MOLD ومعهد التخطيط القومي، القاهرة.

(2) http://www.fayoum.gov.eg/safha%20new52/default.aspx(Accessed 14/5/2017)

وهو ما يعد انعكاساً لمستوى المعيشة المتدني لهذه الفئة التي لا تنعم بالمستوى اللائق للحياة الكريمة، ومن ثم يوحي باتجاه ظاهرة الفقر خاصة والحرمان البشري بشكل عام نحو التزايد والتفاقم؛ حيث كانت نسبة السكان تحت خط الفقر من عوامل ظهور الحرمان البشري بمحافظة الفيوم.

وأظهرت نسبة فجوة مستوى المعيشة – التي تمثل دليلاً على عمل التنمية والإصلاح وتوجيه الانفاق والمشروعات – حجم التباينات المكانية وخاصة في مراكز طامية وأطسا وسنورس ويوسف الصديق وأبشواي، التي حققت نسباً أعلى من متوسط نسبة المحافظة (23,3%)، وهو ما تكرر في السكان من دون صرف صحي، وبمركزي يوسف الصديق وأطسا ارتفعت نسبة السكان من دون مياه آمنة عن متوسط نسبة المحافظة، إلا أن متوسط نسبة المحافظة اتسم بالانخفاض الواضح (1,1%)؛ ما يوحي بتراجع تأثيرها على درجة الحرمان بالمحافظة.

وتأتي البطالة التي تعبر عن مكون الاستبعاد الاجتماعي كأحد العوامل المؤدية إلى الحرمان البشري، هي تَعرّف بأنها تمثل الأشخاص الذين فوق، سن معينة، وفي فترة معينة من دون عمل ومتاحين للعمل وباحثين عنه بجميع الطرق المتاحة، والمتعطل عن العمل هو الشخص القادر على العمل والراغب فيه والباحث عنه ولا يجده (وزارة القوى العاملة والتدريب، 1989: 998).

وعلى الرغم من انخفاض معدل البطالة بالمحافظة عما هو عليه بالجمهورية، فإن هذا المعدل يزيد من معاناة من يتعرضون للظاهرة وخاصة أن معظمهم يكون في فئات العمر الشابة التي تتطلع إلى البحث عن العمل وتكوين الذات. وحقق مركز الفيوم أعلى معدل على مستوى المحافظة ومعه مراكز سنورس وطامية اللذان حققا معدلاً أعلى من متوسط معدل المحافظة (6,6%)، في حين سجلت مراكز أطسا وأبشواي ويوسف الصديق معدلاً أقل من المتوسط العام للمحافظة.

من العرض السابق يتبين أن مركز أطسا هو أكثر المراكز تعرضاً للحرمان البشري على مستوى المحافظة عليه بالترتيب مراكز طامية وأبشواي وسنورس والفيوم ويوسف الصديق، وذلك وفق مكونات المستوى المعيشي والاستبعاد الاجتماعي للسكان بمراكز محافظة الفيوم.

* **نسبة دليل الحرمان البشري بمراكز المحافظة:** بدراسة جدول (9) وشكل (8) يتضح ما يأتي:

مراكز الحرمان فيها أقل من 30%: وجدت في مركز واحد بالمحافظة بنسبة 17% من جملة عدد المراكز بالمحافظة، وهو مركز الفيوم، ويسكنه 887,3 ألف نسمة، بنسبة 27,4% من إجمالي عدد السكان بالمحافظة البالغ 3,23 ملايين نسمة عام 2015.

جدول (9)
نسبة دليل الحرمان البشري بمراكز محافظة الفيوم عام 2015

البيان	الفيوم	سنورس	أبشواي	أطسا	طامية	يوسف الصديق	المحافظة
دليل الحرمان	25,6	33,4	36	36,9	36,6	34,6	32,8

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:

– تقرير التنمية البشرية لمحافظة الفيوم (2015) تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، مشروع تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، مؤشرات التنمية البشرية، مؤشرات قرى محافظة الفيوم ومراكزها ومدنها، مشروع مشترك بين وزارة التنمية المحلية & MOLD معهد التخطيط القومي، القاهرة.

مراكز الحرمان فيها من 30% إلى أقل من 35%: وجدت في نطاق منفصل بمركز سنورس بشمال المحافظة ومركز يوسف الصديق بشمال غرب المحافظة 33% من جملة عدد المراكز بالمحافظة، يسكنهما 916,9 ألف نسمة بنسبة 28,3% من جملة السكان بالمحافظة عام 2015.

مراكز الحرمان فيها 35% فأكثر: سجلت في نطاق جغرافي متصل بغرب المحافظة بمراكز أبشواي وأطسا إضافة إلى مركز طامية بشمال شرق المحافظة بنسبة 50% من جملة عدد المراكز بالمحافظة، يسكنها 1,4339 مليون نسمة بنسبة 44,3% من جملة السكان بالمحافظة عام 2015. وهذه المراكز هي الأولى بالرعاية والتدخل للحد والتقليل من الآثار السلبية للحرمان البشري.

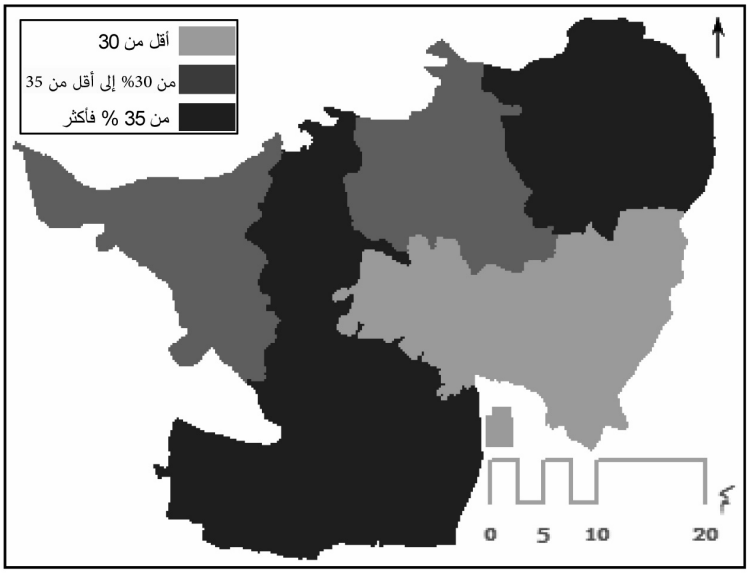

شكل (6): نسبة دليل الحرمان البشري بمراكز محافظة الفيوم عام 2015

ويعود الارتفاع في دليل الحرمان البشري في هذه المراكز إلى الصورة السلبية التي أظهرتها عند دراسة أهم العوامل المؤثرة في دليل الحرمان البشري فيها، التي أوضحها التحليل العاملي.

وعلى مستوى النواحي وبدراسة الشكل (9) يتضح ما يأتي:

نواحٍ الحرمان فيها أقل من 30%: وجد في 21 ناحية بنسبة 12,5% من إجمالي عدد النواحي بالمحافظة، ويتوزع مكانياً على شكل نطاق متصل بوسط المحافظة بنواحي مدينة سنورس، أبهيت، الحجر، الزاوية الخضراء، جرفس، ومنشأة عطيفة، الكعابي الجديدة، مطرطارس، بمركز سنورس، والعدوة، عامرية الفيوم، الفيوم، منشأة عبد الله، المندرة، نزلة الحريش، وهوارة المقطع، العزب، الحادقة، بنطاق واحد جنوب المحافظة بمركز الفيوم، ومطول، منشأة حلفة بمركز أطسا بوسط جنوب المحافظة، وهناك نواح منفصلة في معصرة عرفة بجنوب المحافظة بمركز أطسا، وشعلان بغرب المحافظة بمركز يوسف الصديق، وفديمين بشمال وسط المحافظة بمركز سنورس.

نواحٍ الحرمان فيها من 30%إلى أقل من 35%: وقد انتشرت هذه الفئة في 57 ناحية بنسبة 33,9% من إجمالي عدد النواحي بالمحافظة، وتوزعت مكانياً بشرق

ووسط المحافظة وغربها في نطاقات متصلة، إضافة إلى نواحٍ منفصلة شملت غيضان ومدينة يوسف الصديق بشمال غرب المحافظة بمركز يوسف الصديق.

وشملت النطاقات نواحي منشأة فتيح، زاوية الكرداسة، الأعلام، منشأة بغداد، سنوفر، تلات، اللاهون، منشأة العشيرى، مناشي الخطيب، كفور النيل، دمشقين، أبوالسعود، البسيونية، دمو، السنباط، بني صالح، ابجيج، منشأة الجزائر، منشأة كمال، الناصرية، بمركز الفيوم.

ونواحي التوفيقية، بهيمو، الكعابي القديمة، نقاليفة، السيلين، جبلة، الأخصاص، بمركز سنورس.

ونواحي زيد، أبو دنقاش، أبو كساه، طبهار، قصر بياض، سنرو القبلية، بمركز أبشواي.

ونواحي تطون، الجعافرة، قلمشاه، أبو صير دفنو، معجون، جردو، دانيال، كفر الزعفراني، منشأة ظافر، منية الحيط، بمركز أطسا. ومدينة طامية، الروضة، كفر محفوظ، دار السلام، معصرة صاوي، سرسنا، بمركز طامية. ونواحي المقراني، قصر الجبالي، كحك، الصعايدة القبلية، النزلة، بمركز يوسف الصديق.

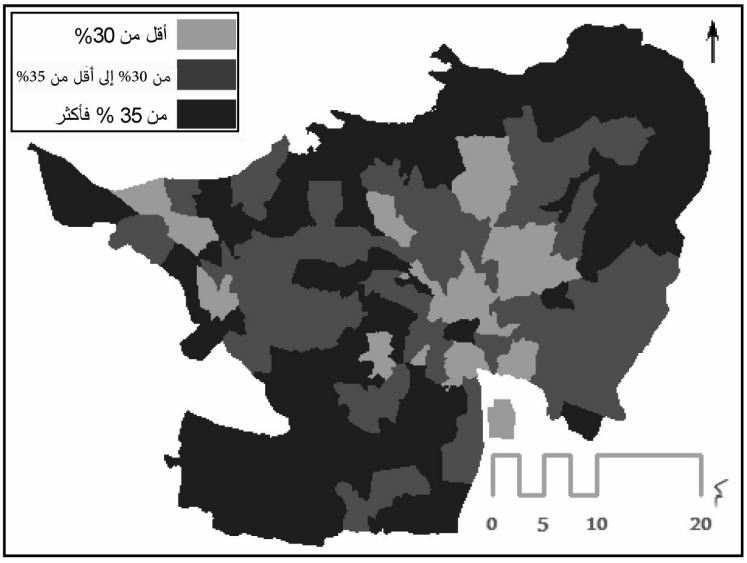

شكل (7): نسبة دليل الحرمان البشري بنواحي محافظة الفيوم عام 2015

نواحٍ الحرمان فيها 35% فأكثر: انتشرت هذه الفئة في 90 ناحية، بنسبة 53,6% من إجمالي عدد النواحي بالمحافظة، وتوزعت مكانياً على شكل حزام متصل على الأطراف في شرق المحافظة وشمالها وغربها وجنوب غربها، وفي عدد من النواحي بوسط غرب المحافظة. إضافة إلى بعض النواحي المنفصلة التي شملت هوارة عدلان بأقصى جنوب المحافظة بمركز الفيوم، منشأة الفيوم بجنوب وسط المحافظة بمركز الفيوم، منشأة دمو بحنوب المحافظة بمركز الفيوم.

وقد شملت النطاقات نواحي سيلا، دسيا، نزلة الحريشي، نزلة بشير، الشيخ فضل، منشأة سكران، الصالحية، الحميديه الجديدة، بمركز الفيوم.

ومدينة أبشواي، طحاوي، الخالدية، العجميين، كفر عبود، منشأة هويدي، الجيلاني، الناصرية، شكشوك، العلوية، سنرو البحرية، بمركز أبشواي.

ونواحي قلهانة، منشأة ربيع، عزبة قلمشاة، شدموه، مدينة أطسا، منشأة علوي، الحامدية، أبو جندير، منشأة عبد المجيد، بحر أبوالمير، قصر الباسل، الغابة، الغرق، منشأة رحمى، الحجر، عنك، نوارة، اهربت، خلف، الحسنية، كفور حشمت، العوفي، منشأة الأمير، عتامنة المزارعة، الغرق القبلي، أبو دفنة، منشأة صبري، السعدة ومنشأة سيف النصر، المحمودية، منشأة رمزي، القاسمية، منشأة فيصل، الونايسة – صاحبة أكبر نسبة لدليل الحرمان البشري بالمحافظة –. بمركز أطسا.

ونواحي الرويبات، فرقص، قصر رشوان، أبوطالب، البراني، المظاطلي، كفر عميرة، العزيزية، المقاتلة، هوجمين، منشأة الجمال، الفهيمية، الكومي، فانوس، الجمهورية، بمركز طامية.

ونواحي رواق، قصر ابو لطيعة باسل، بطن اهربت، الحامول، موسى ميزار، علي باشا الروبي، الريان، سيدنا الخضر، الشواشنة، قارون، بمركز يوسف الصديق.

ونواحي ترسا، كفر فزارة، بنى عثمان، السعيدية، منشأة السادات، منشأة دكم، منشأة طنطاوي، منشأة سنورس، وسنهور البحرية، بمركز سنورس.

وبملاحظة الشكل التوزيعي السابق يتبين أن نسبة دليل الحرمان البشري ترتفع مع الاتجاه نحو الأطراف وهوامش المحافظة، وينخفض كلما اتجهنا نحو الداخل وناحية مدينة الفيوم؛ حيث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان أفضل نسبياً.

وتفصيلياً وصلت في قرية الونايسة صاحبة أعلى نسبة لدليل الحرمان البشري بالمحافظة، إلى 68,2%؛ أي أكثر من ضعف النسبة بالمحافظة، يقطنها 14,4 ألف نسمة عام 2015، وتوجد بالوحدة المحلية لأبو جندير بمركز أطسا، وبدراسة جدول (10) يتبين تدني مكونات الحرمان البشري بقرية الونايسة بشكل واضح واتساع هذه الفجوة بين المعدلات والنسب في القرية والمعدلات والنسب بالمحافظة إلى ما يزيد على الضعف، وهو ما اتضح جلياً في الفجوة الكبيرة بين نسبة دليل الحرمان بالقرية والمحافظة.

جدول (10)
دليل الحرمان البشري على مستوى قرية الونايسة ومحافظة الفيوم عام 2015

البيان	الونايسة	المحافظة
نسبة توقع الوفاة قبل سن 60 سنة	19,1	18,4
معدل الأمية 15سنة فأكثر	48,6	48,1
نسبة السكان تحت خط الفقر	110,5	36,0
معدل البطالة 15 سنة فأكثر	12,6	6,6
نسبة فجوة مستوى المعيشة	48,4	23,3
نسبة السكان من دون مياه آمنة	59,6	1,1
نسبة السكان من دون صرف صحي	98,6	71,3
نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة	1,1	4,3
نسبة الأطفال خارج التعليم الابتدائي	34,4	16,7
نسبة دليل الحرمان	68,2	32,8

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:

– تقرير التنمية البشرية لمحافظة الفيوم (2015) تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، مشروع تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، مؤشرات التنمية البشرية، مؤشرات قرى محافظة الفيوم ومراكزها ومدنها، مشروع مشترك بين وزارة التنمية المحلية & MOLD معهد التخطيط القومي، القاهرة.

رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات:

أ – النتائج:

1 – أكدت الدراسة أن محافظة الفيوم تعاني من الحرمان البشري، شأنها في ذلك شأن باقي أجزاء الجمهورية، مع الاختلاف في التوزيع والأسباب، وقد وصل إلى ما قيمته 32,8% ، وهي محصلة للزيادة الواضحة في معدل الأمية المرتفع، ونسبة فجوة مستوى المعيشة، ونسبة السكان من دون شبكات صرف صحي، ومعدل البطالة، ونسبة الأطفال خارج التعليم الابتدائي، ونسبة السكان تحت خط الفقر.

2 – اتضح أن مركز طامية أكثر المراكز تعرضاً للحرمان البشري على مستوى المحافظة، تليه مراكز يوسف الصديق وأبشواي وأطسا وسنورس والفيوم، وذلك وفق المكونات التعليمية للسكان بمراكز محافظة الفيوم.

3 – تبين أيضاً أن مركز أبشواي هو أكثر المراكز تعرضاً للحرمان البشري على مستوى المحافظة، يليه مراكز يوسف الصديق وطامية وأطسا وسنورس والفيوم، وذلك وفق المكونات الصحية للسكان بمراكز محافظة الفيوم.

4 – أكدت الدراسة أيضاً أن مركز أطسا هو أكثر المراكز تعرضاً للحرمان البشري على مستوى المحافظة، يليه مراكز طامية وسنورس وأبشواي ويوسف الصديق والفيوم، وذلك وفق مكونات المستوى المعيشي والاستبعاد الاجتماعي للسكان بمراكز محافظة الفيوم.

5 – هناك خمسة مراكز من إجمالي المراكز الستة بالمحافظة تعانى من الحرمان البشري المرتفع بنسبة 83,3% من جملة عدد المراكز بالمحافظة، يسكنها 2,3508 مليون سمة بنسبة 72,6% من جملة السكان بالمحافظة عام 2015، وهذه المراكز هي الأولى بالرعاية والتدخل للحد والتقليل من الآثار السلبية للحرمان البشري.

6 – هناك 147 ناحية من إجمالي عدد النواحي بالمحافظة تعاني من الحرمان البشري المرتفع بنسبة 87,5% من جملة عدد النواحي بالمحافظة، يسكنها 2,4229 مليون نسمة بنسبة 74,8% من جملة السكان بالمحافظة عام 2015، وهذه النواحي هي الأولى بالرعاية والتدخل للحد والتقليل من الآثار السلبية للحرمان البشري.

7 – حققت قرية الونايسة التابعة للوحدة المحلية بأبو جندير مركز أطسا أعلى نسبة لدليل الحرمان البشري بالمحافظة، وصلت إلى 68,2%؛ أي أكثر من ضعف

النسبة بالمحافظة، يقطنها 14,4 ألف نسمة عام 2015م. وهو ما جعلها من أشد نواحي محافظة الفيوم معاناة من الحرمان البشري.

8 – أوضحت نتائج التحليل العاملي أن معدل الأمية، ونسبة فجوة مستوى المعيشة، ونسبة السكان من دون شبكات صرف صحي، ومعدل البطالة والأطفال خارج التعليم الابتدائي والسكان تحت خط الفقر، هي أهم المتغيرات المؤثرة على دليل الحرمان البشري بمحافظة الفيوم.

9 – أظهرت النتائج المستخلصة من التحليل العاملي أن نسبة الأمية بمراكز محافظة الفيوم من أهم المتغيرات المؤثرة على الحرمان البشري؛ وذلك لارتفاع نسبة التباين المفسر به ضمن العامل الأول (52,5%)، واشتراكيات 0,973، ووجد أن ارتفاع معدل الأمية بمراكز محافظة الفيوم يقابله ارتفاع في نسبة دليل الحرمان البشري بالمحافظة، والعكس صحيح.

10 – هناك علاقة ارتباط قوية بين الوفاة في سن معينة والاعتبارات الصحية والاجتماعية؛ فكلما ارتفعت المستويات المعيشية وأسلوب الحياة، وجودة الخدمات الصحية ووفرتها، انخفضت حدة الآثار الناتجة من الاعتبارات الصحية والاجتماعية.

11 – أكدت الدراسة أن الفقراء أكثر عرضة للإصابة باعتلال الصحة والمرض؛ نظراً للافتقار إلى الموارد المالية، ومحدودية المعرفة بالأمور الصحية، فضلاً عن محدودية استخدام الخدمات الصحية، خاصة بمركز أطسا.

12 – اتضح التلازم بين ظاهرتي الأمية والفقر؛ حيث وجد أن المراكز التي تعاني من المعدلات المرتفعة للأمية، تعاني أيضاً من الفقر، وخاصة بمراكز أطسا وأبشواي وسنورس؛ ما يؤكد الحقيقة التي تربط بين الأمية والفقر، فحيثما وجدت الأمية توقع انتشار الفقر والتخلف الاقتصادي فضلاً عن التخلف الاجتماعي والثقافي.

13 – أظهرت نتائج التحليل العاملي التباين المكاني بين المراكز المختلفة بالمحافظة وكيف أن الحرمان البشري يختلف في طبيعته ومستوياته من مكان إلى آخر؛ من أفضل مكان بمدينة الفيوم في مركز الفيوم إلى أسوئها في ناحية الونايسة بالوحدة المحلية بأبو جندير بمركز أطسا، كذلك أوضحت دراسة المراكز بالمحافظة طبقاً لدرجات المعيارية مقدار التباين المكاني من الترابط الإيجابي إلى الترابط السلبي، وذلك انعكاساً لتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه المراكز.

14 – اتضح من الدراسة أن الحرمان البشري بالفعل يقوض الخيارات أمام البشر للعيش اللائق بمختلف صوره وأشكاله، وهو ما اتضح خاصة بمركز أطسا، على الرغم من اختلاف حدة هذه المعاناة من ناحية إلى أخرى، والحرمان البشري لا ينطلق من معطيات سكانية واحدة، وقد ارتبط في محافظة الفيوم بالأمية والتسرب من التعليم والحالة الصحية المتدهورة والمستوى المعيشي المتدني والاستبعاد الاجتماعي، وأسوأ وضع سجل وفقاً للمعايير السابقة في ناحية الونايسة (68%)، يليها بترتيب حدة الأزمة نواحي منشأة فيصل (49%)، وناحية الجمهورية (48%)، والقاسمية (47%)، وقارون (46%)، والشواشنة (45%)، وسيدنا الخضر (45%)، وهوارة عدلان (45%)، إلى أفضل وضع بمدينة الفيوم (22%).

ب – التوصيات:

إن وضع سياسات عملية وفعالة للحد من درجة الحرمان البشري المرتفعة تتطلب وضع إستراتيجية للتنمية الشاملة التي تغطي الاحتياجات الأساسية، سواء في مداه القريب أو المتوسط أو البعيد، وهذه الإستراتيجية لابد أن يشترك في وضعها وتنفيذها كل من الجهات الحكومية والمجتمع المدني.

وفي هذا السياق نجد أن هناك نوعين من التدخلات:

الأول: التدخل الذي يتعامل مع الآثار المباشرة للحرمان، ويحدث في المدى القريب ويتعامل مع آثار الحرمان وليس أسبابه، ويوجه إلى الفئات الضعيفة والمهشمة كالأسر التي تعيلها النساء، والمعوقين، والفقراء جداً، وذلك في إطار مكاني محدد مثل قرية الونايسة بالوحدة المحلية بأبو جندير بمركز أطسا، ويقوم بصياغة أسلوب التعامل وآليات التنفيذ كل من الجهات الحكومية والمجتمع المدني.

الثاني: وهو خاص بصياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تتعامل مع الأسباب الكامنة وراء الحرمان البشري، ويشترك في وضعها الجهات الحكومية والمجتمع المدني، كل في مجال اهتمامه وقدراته.

وفي منطقة الدراسة: اتضح أن هناك تفاوتاً واضحاً بين نواحي المحافظة المختلفة في عديد من القطاعات الاقتصادية، والمرافق العامة، وفرص العمل، فضلاً عن البنية الاجتماعية والخصائص الديموغرافية.

1 – فأول مؤشر للحرمان البشري وأهمه بمحافظة الفيوم، كان الأمية، وفي

هذا الصدد يجب العمل على إعادة هيكلة الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار عن طريق:

– دعم الهيئة بكل ما تحتاج إليه من تربويين ومتخصصين في مجال التدريس، والعمل بمرونة كافية فيما يخص مواعيد الدراسة وآلياتها، وتكون هذه الفصول للدراسة والعمل أيضاً لكي تكون وسيلة للتعليم والتدريب على مهنة؛ مما يعد محفزاً للأميين على الالتحاق بفصول محو الأمية.

– العمل على نشر فصول محو الأمية في كل مكان بشرط أن يكون هذا المكان ملائماً ومعداً بشكل جيد، وعدم التقيد بالمدارس فقط؛ وذلك بهدف الوصول إلى هذه الفئة في أي مكان من أجل تحفيزهم وتسهيل الأمر عليهم، ولتكن البداية بالنواحي الأكثر تضرراً التي يزيد معدل الأمية فيها على ثلثي السكان 15 سنة فأكثر وهي نواحي: منشأة فيصل والجمهورية وقارون وسيدنا الخضر والشواشنة والريان وسنرو البحرية وشكشوك والعلوية ومنشأة سيف النصر والمحمودية والسعده والقاسمية والغرق قبلي والفهيمية وهوجمين وعلي باشا الروبي.

2 – العمل على خفض حجم نسبة فجوة مستوى المعيشة وخاصة في مراكز طامية وأطسا وسنورس، والنهوض بمستوى خدمات الصرف الصحي وتوفيرها وخاصة في مراكز أبشواي وأطسا ويوسف الصديق، والعمل على توفير المياه الآمنة للسكان وخاصة في مراكز أطسا ويوسف الصديق وطامية، وعلى الرغم من الانخفاض النسبي لمعدل البطالة بالمحافظة عما هو عليه بالجمهورية، فإن هذا المعدل يزيد من معاناة من يتعرضون للظاهرة وخاصة أن معظمهم يكون في فئات العمر الشابة التي تتطلع إلى البحث عن العمل وتكوين الذات، لذا يجب العمل على الحد من هذا المعدل وخاصة بمراكز الفيوم وسنورس وطامية، وفي نسبة السكان تحت خط الفقر ينبغي توجيه الاهتمام إلى مسببات الفقر والقضاء عليها من الحجم الكبير للأسر، ومعدل الخصوبة المرتفع، وظاهرة عمالة الأطفال، والأسر التي ترأسها سيدات، والمستوى التعليمي المتدني، وضعف المشاركة في النشاط الاقتصادي، وخاصة في مراكز أطسا وأبشواي وسنورس.

3 – التوازن في التنمية: بمعنى توزيع مشروعات التنمية بالشكل الذي يسمح بالنهوض بالفئات الفقيرة التي تعاني من الحرمان البشري بالفيوم، وتحسين ظروف الحياة لهم بالريف والحضر حتى لا تتحول محافظة الفيوم إلى بيئة طاردة؛ مما يسهم في تفاقم المشكلة واستفحالها، إضافة إلى محاولة السيطرة على الفجوة بين

الدخل وتكاليف المعيشة، لذا يجب التصدي لهذه السلبيات والعمل على الحد من آثارها على المجتمع، ولتكن البداية من ناحية الونايسة (68%)، يليها بترتيب حدة الأزمة نواحي منشأة فيصل، وناحية الجمهورية، والقاسمية، وقارون، والشواشنة، وسيدنا الخضر، وهوارة عدلان، التي كانت النواحي الأعلى في نسبة دليل الحرمان البشري بمحافظة الفيوم، واحتلت المراكز الأخيرة بحسب مؤشرات التنمية البشرية.

خامساً – خاتمة الدراسة:

أظهرت الدراسة أن محافظة الفيوم تعاني من الحرمان البشري؛ حيث سجلت نسبة دليل الحرمان البشري بها ما قيمته 32,8%، وهي محصلة للزيادة الواضحة في معدل الأمية، التي تعد بمثابة معول هدم وتحد للتنمية بالفيوم، ونسبة فجوة مستوى المعيشة، ووجود نسبة من السكان من دون شبكات صرف صحي، ومعدل البطالة، كذلك نسبة الأطفال خارج التعليم الابتدائي، والسكان تحت خط الفقر، وسعت الدراسة إلى عرض وتقييم للحرمان البشري بمحافظة الفيوم في محاولة لإلقاء الضوء على هذه الفئة المحرومة والمهمشة من السكان، وتحديد الأماكن الأولى بالرعاية؛ مما يساعد على وضع إستراتيجية للتخطيط السكاني وتحديد أولويات التنمية.

وقد أوضحت الدراسة أن الحرمان البشري في محافظة الفيوم يعد أحد أهم العوامل المؤثرة سلبياً على التنمية، سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية. وكانت إحدى طرق تقييم التنمية بالمحافظة من منظور الطريقة التي يحيا بها الفقراء والمحرومون، وأكدت الدراسة أنه مع ارتفاع دليل الحرمان البشري انخفضت الخيارات أمام البشر للعيش اللائق بمختلف صوره وأشكاله، وأن التباين في المعطيات السكانية كان لها دور أساسي في التباين بدرجة الحرمان البشري من ناحية إلى أخرى بالمحافظة؛ حيث إنه كلما ارتفع معدل الأمية والتسرب من التعليم ارتفع دليل الحرمان البشري، وكلما تدهورت الحالة الصحية للسكان ارتفع دليل الحرمان البشري، وكلما تدنى المستوى المعيشي وزاد الاستبعاد الاجتماعي تفاقم الحرمان البشري.

وأكدت الدراسة أن مركز طامية أكثر المراكز تعرضاً للحرمان البشري وفق المكونات التعليمية، ومركز أبشواي أكثر المراكز تعرضاً للحرمان البشري وفق المكونات الصحية، وأن مركز أطسا أكثر المراكز تعرضاً للحرمان البشري وفق مكونات المستوى المعيشي والاستبعاد الاجتماعي، وهناك 147 ناحية من إجمالي

عدد النواحي بالمحافظة تعاني من الحرمان البشري المرتفع بنسبة 87,5% من جملة عدد النواحي بالمحافظة، يسكنها 2,422,9 مليون نسمة بنسبة 74,8% من جملة السكان بالمحافظة عام 2015، وكانت قرية الونايسة مركز أطسا صاحبة أعلى نسبة لدليل الحرمان البشري بالمحافظة التي وصلت إلى 68,2%؛ أي أكثر من ضعف النسبة بالمحافظة، يقطنها 14,4 ألف نسمة عام 2015م. وهو ما جعلها من أشد نواحي محافظة الفيوم معاناة من الحرمان البشري.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع سياسات عملية وفعالة للحد من درجة الحرمان البشري المرتفعة تتطلب وضع إستراتيجية للتنمية الشاملة التي تغطي الاحتياجات الأساسية، سواء في مداه القريب أو المتوسط أو البعيد، يشترك في وضعها وتنفيذها كل من الجهات الحكومية والمجتمع المدني، عبر نوعين من التدخلات؛ الأول يتعامل مع الآثار المباشرة للحرمان وهذا النوع من التدخل يحدث في المدى القريب، والثاني خاص بصياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تتعامل مع الأسباب الكامنة وراء الحرمان البشري.

المراجع:

أحمد، شيماء حسين، وآخرون. (2006). **دراسة الفقر وخصائص الفقراء في مصر في إطار العقد الاجتماعي**، مصر 2005، القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري.

إسماعيل، أحمد علي. (1984). **أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية**، الطبعة الخامسة، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

بركات، مازن محمد. (2015). تحليل مجهري للفقر الريفي في محافظة الفيوم (دراسة حالة في قرية الجمهورية مركز طامية، **مجلة المنصورة للاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية**، المجلد. 6 (8)، ص ص 1341–1353، كلية الزراعة، جامعة المنصورة 2015.

البوابة الإلكترونية لمحافظة الفيوم. (2017). المواليد والوفيات في محافظة الفيوم.
http://www.fayoum.gov.eg/safha%20new51/default.aspx

البوابة الإلكترونية لمحافظة الفيوم. (2017). المناطق العشوائية في محافظة الفيوم.
http://www.fayoum.gov.eg/safha%20new52/default.aspx

تقرير التنمية البشرية. (2006). ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الطبعة العربية، الناشر MERIC، القاهرة، مصر.

تقرير التنمية البشرية. (2007/2008). محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شركة الكركري للنشر، لبنان.

تقرير التنمية البشرية. (2009). التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية، الطبعة العربية، الطبعة العربية، الناشر MERIC، القاهرة، مصر.

تقرير التنمية البشرية. (2014). المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية.

تقرير التنمية البشرية لمحافظة الفيوم. (2015). تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، مشروع تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، مؤشرات التنمية البشرية، مؤشرات قرى ومراكز ومدن محافظة الفيوم، مشروع مشترك بين وزارة التنمية المحلية & MOLD معهد التخطيط القومي، القاهرة.

تقرير التنمية البشرية (2010). شباب مصر: بناة مستقبلنا، القاهرة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP ومعهد التخطيط القومي.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2017). إحصاء مصر، كتاب الإحصاء السنوي: تاريخ النشر: 12/4/2017.

http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5034

حلمي، أحمد، وآخرون. (2006). تقرير تقييم الأوضاع الصحية في مصر من واقع مسح العقد الاجتماعي 2005، القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري.

الخولي، أحمد عثمان، وآخرون. (2015). آليات تنفيذ المخطط الإستراتيجي لتنمية جنوب مصر دراسة حول إعداد خرائط الفقر لإقليم شمال الصعيد، القاهرة: برنامج الامم المتحدة الإنمائي، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني.

طبالة، زينات. (1991). التحليل العاملي وتخطيط التعليم، القاهرة: مذكرة خارجية رقم 1527، معهد التخطيط القومي.

عبد الحكيم، محمد صبحي. (1985). دراسات في الجغرافيا العامة، القاهرة: دار الفكر العربي.

عبد الحميد، ياسر عبد العليم. (2005). البطالة في محافظة الفيوم في الفترة من 1960-1996، "رسالة ماجستير غير منشورة"، كلية الآداب، جامعة القاهرة 2005.

عبد الحميد، ياسر عبد العليم. (2010). جغرافية التنمية البشرية في محافظة الفيوم، "رسالة دكتوراه غير منشورة"، كلية الآداب، جامعة القاهرة 2010.

عبد العال، أحمد محمد أحمد. (2008). جغرافية التنمية.... مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، جامعة الكويت.

عبد المالك، محمد عثمان. (2007). الصحة والتنمية والفقر، المجلة السودانية للصحة العامة، الطبعة الثانية، الخرطوم، السودان، 2007.

عبد النبي، حمدي جمعة حسين. (2011). جغرافية الخدمات التعليمية في محافظة الفيوم، "رسالة ماجستير غير منشورة"، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب، جامعة بنى سويف 2011.

القطاط، هدى رجاء، وآخرون. (2010). أوضاع الفقراء في مصر، تقارير معلوماتية، السنة الرابعة، العدد 39، القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري.

كين، توماس ت. وهوبت، آرثر. (1980). دليل السكان، نيويورك: مكتب مرجع السكان، الولايات المتحدة الأمريكية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2003). الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا: محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة نيويورك.

المجالس القومية المتخصصة. (1991). موسوعة المجالس القومية المتخصصة (1974 – 1991)، المجلد الخامس عشر، القاهرة.

المجلس القومي للسكان. (2016). محافظة الفيوم، القاهرة: مركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار.

محسوب النبي، راوية. (2003). التغيرات السكانية في محافظة الفيوم (1960 -1996)، "رسالة ماجستير غير منشورة"، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر2003.

مصطفى، عبد العظيم محمد، وآخرون. (2009) آفاق التنمية في محافظة الفيوم، الفيوم: جامعة الفيوم بالتعاون مع محافظة الفيوم.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. (2006). دليل التقسيم الإداري للمحافظات حتى مستوى الشياخة والقرية، الفيوم، يونيو 2006.

المغازي، أحمد فؤاد إبراهيم. (2007). المرأة الريفية في محافظة دمياط – دراسة في جغرافية السكان، "رسالة دكتوراه"، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة 2007.

المغازي، أحمد فؤاد إبراهيم. (2011). الحرمان البشري في الوطن العربي: دراسة في التنمية البشرية، مركز إسبار للدراسات والبحوث والإعلام، الرياض، تاريخ النشر: 1 سبتمبر 2011. http://www.asbar.com//ar/monthly-issues//1034.article.htm

المغازي، أحمد فؤاد إبراهيم. (2014). الحرمان البشري في محافظة القاهرة: دراسة في جغرافية السكان والتنمية، المجلة الجغرافية الخليجية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد السادس، الرياض 2014.

منظمة الصحة العالمية. (2010). ملخص المدن الخفية، الكشف عن التفاوتات الصحية في المناطق الحضرية والتغلب عليها، نحو مستقبل حضري أفضل، منظمة الصحة العالمية، ومركز منظمة الصحة العالمية للتنمية الصحية، كوبي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، سويسرا.

مونتجومري، مارك ر.، وهويت. (2004). موضع فقراء الحضر في برنامج عمل القاهرة والأهداف الإنمائية للألفية، نيويورك: قسم السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

نصار، هبة، وآخرون. (2006). الهبة الديموجرافية ومتطلبات فرص العمل حالة مصر، الطبعة الثانية، مشروع قضايا وسياسات السكان والتنمية، القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وزارة القوى العاملة والتدريب. (1989). آثار وانعكاسات البطالة في مصر على المستوى القطاعي: ورقة عمل مقدمة لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مؤتمر البطالة الأول في مصر، جامعة القاهرة.

Boarini, R., & Ercole, M. M. (2006). Measures of material deprivation in OECD countries, OECD social, Employment and migration working papers, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris, France.

Howeidy, A. (2009). Cairos informal areas between urban challenges and hidden potentials,facts. Voices. Visions. Egyptian-German participatory development Programme in Urban Areas (PDP), GTZ Egypt, Cairo.

Nassef, A. F. (1973). *Internal Migration and Urbanization in Egypt,* Cairo Demographic Center, Research Monograph series - No 4, Cairo

Sabry, S. (2009). Poverty lines in greater Cairo, Underestimating and misrepresenting poverty, Poverty Reduction in Urban Areas Series, Working Paper 21, Human Settlements Programme, International Institute for Environment and Development (IIED), UK.

Sabry, S. (2010). Could urban Poverty in Egypt Be grossly underestimated, Centre for Development Policy and Research, School of Oriental and African Studies, SOAS, University of London.

Sivakumar, M. & Sarvalingam, A. (2010). Human deprivation index: A measure of multidimensional poverty, ERODE-638004, Chikkaiah Naicker College, Tamilnadu, India.

UNDP (2016). *Human development report 2016, Human development for everyone,* New York, USA.

قدم في: أكتوبر 2017
أجيز في: أكتوبر 2018